

بسم الله الرحمن الرحيم

المعيار المحاسبي المصري رقم (2)
المخزون

المحتويات

1	 نطاق المعيار
3_2	 تعريفات
4	 قياس قيمة المخزون
5	 تكلفة المخزون
7_6	 تكلفة الشراء
10_8	 تكاليف التشكيل
13_11	 التكاليف الأخرى
14	 تكلفة المخزون في المنشآت الخدمية
16_15	 أساليب قياس التكلفة
18_17	 حساب التكلفة
20_19	 المعالجة القياسية
22_21	 المعالجة البديلة المسموح بها
28_23	 صافي القيمة البيعية
31_29	 التحميل على المصروفات
38_32	 الإفصاح

المعيار المحاسبي المصري رقم (2) المخزون

نطاق المعيار

1. يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة عن المخزون في القوائم المالية التي تعد في ظل نظام التكلفة التاريخية فيما عدا ما يلي :

- أ- الأعمال تحت التنفيذ في عقود الإنشاءات بما في ذلك عقود الخدمات المباشرة المتعلقة بها (أنظر المعيار المحاسبي المصري الخاص بالمحاسبة عن عقود الإنشاءات).
 - ب- الأوراق المالية
 - ج- المخزون من الإنتاج الحيواني والزراعي والغابات والمناجم حيث تقاس قيمة هذه المنتجات بصافي القيمة البيعية في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج طبقاً للممارسة المتعارف عليها في صناعات معينة . ويطبق هذا على سبيل المثال عندما يتم حصاد المحاصيل الزراعية أو عندما يتم استخراج المعادن من المناجم على أن يكون بيعها مؤكداً وفقاً لعقد شراء مستقبلي أو ضمان حكومي ، أو عندما يكون السوق مستقراً ومتجانساً بحيث تكون مخاطر عدم القدرة على البيع ضئيلة.
- ويعتبر تحديد مقدار التكلفة التي تظهر كأصل والتي ترحل من فترة إلى أخرى حتى يتم تحقيق الإيراد المقابل هي القضية الأساسية في المعالجة المحاسبية للمخزون.
- ويوفر هذا المعيار إرشاداً عملياً لتحديد التكلفة وما يستتبع ذلك من تحميلها كمصروفات بما في ذلك أي انخفاض في القيمة للوصول إلى صافي القيمة البيعية. كما أنه يوفر إرشادات عن طرق حساب التكلفة التي تستخدم لتحميل التكاليف على المخزون.

تعريفات

2. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المذكورة قرين كل منها:

المخزون هو اصل:

- أ- محتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة
- ب- أو في مرحلة الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع.
- ج- أو في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مراحل الإنتاج أو في تقديم الخدمات

صافي القيمة البيعية:

هو السعر التقديري للبيع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكلفة أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.

3. تشمل بنود المخزون البضائع المشتراة والمحتفظ بها بغرض إعادة بيعها بما في ذلك _ على سبيل المثال _ البضاعة المشتراة بواسطة تاجر التجزئة أو الأراضي والعقارات الأخرى المحتفظ بها بغرض إعادة بيعها. وتشمل بنود المخزون أيضاً المنتجات التامة أو في مراحل الإنتاج وكذلك المواد الخام والمهمات المجهزة للاستخدام في مراحل الإنتاج. وفي حالة المنشآت التي تقدم خدمات يشمل المخزون تكاليف الخدمة (كما هي موضحة في الفقرة "14") التي لم يتحقق لها إيراد من وجهة نظر المنشأة التي تقدم الخدمة (انظر المعيار المحاسبي المصري الخاص بالإيراد)

قياس قيمة المخزون

4. يجب قياس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل

تكلفة المخزون

5. يجب أن تتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء وتكاليف التشكيل والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.

تكلفة الشراء

6. تتضمن ثمن الشراء والجمارك على البنود المستوردة منها والضرائب والرسوم الأخرى (غير تلك التي تستردها المنشأة فيما بعد من الجهة الإدارية) وتكاليف النقل والمناولة والتكاليف الأخرى المتعلقة مباشرة باقتناء المنتجات التامة أو المواد الخام أو الخدمات. ويستتدل الخصم التجاري والتخفيضات المشابهة عند تحديد تكلفة الشراء.
7. قد تتضمن تكلفة الشراء فروق العملة التي تنتج مباشرة عن اقتناء حديث للمخزون والذي يتم المطالبة بقيمته بعملة أجنبية وذلك في الحالات النادرة التي تسمح بها المعالجة البديلة المسموح بها طبقاً للمعيار المحاسبي المصري الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنحصر فروق العملة هذه فيما ينتج عن تخفيض حاد في العملة في الظروف التي لا يمكن فيها تغطية هذا التخفيض بطريقة عملية والتي تؤثر على الالتزامات غير الممكن تسويتها وأيضاً تلك التي تنتج عن اقتناء حديث لبنود المخزون.

تكاليف التشكيل

8. تتضمن تكاليف تشكيل المخزون تلك التكاليف التي ترتبط مباشرة بالوحدات المنتجة مثل العمالة المباشرة. وتتضمن كذلك الجزء المحمل من التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة التي تتحملها المنشأة في سبيل تشكيل المواد الخام وتصنيع المنتجات التامة. وتعرف تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة بأنها تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تبقى ثابتة نسبياً بغض النظر عن حجم الإنتاج مثل الإهلاك وصيانة المباني ومعدات المصنع وكذلك تكاليف إدارة المصنع. وتعرف تكاليف الإنتاج غير المباشرة المتغيرة بأنها تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تتغير تغيراً مباشراً أو شبه مباشراً مع حجم الإنتاج مثل المواد والعمالة غير المباشرة.
9. يتم تحميل تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة للإنتاج على تكاليف التشكيل بناء على الطاقة العادية للإنتاج وتعرف الطاقة العادية بأنها الإنتاج المتوقع تحقيقه في المتوسط على مدار فترات أو مواسم عديدة في ظل الظروف العادية مع الأخذ في الاعتبار مقدار الطاقة المفقودة الناتجة عن الصيانة المخطط لها مسبقاً. ويمكن استخدام مستوى الإنتاج الفعلي إذا ما تساوى تقريباً مع الطاقة العادية للإنتاج، ولا يتم زيادة مقدار التكاليف غير المباشرة الثابتة للإنتاج المحملة على كل وحدة منتج كنتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج أو نتيجة لوجود طاقة عاطلة ويتم تحميل التكاليف غير المباشرة غير المحملة للإنتاج كمصاريف في الفترة التي أنفقت فيها وتنخفض قيمة التكاليف غير المباشرة المحملة على كل وحدة منتج في الفترات التي يكون فيها مستوى الإنتاج مرتفعاً بشكل غير طبيعي حتى لا يكون المخزون مقيماً بأعلى من تكلفته. وتحمل التكاليف غير المباشرة المتغيرة لكل وحدة منتج على أساس الاستخدام الفعلي للطاقة الإنتاجية.
10. قد ينتج عن العملية الإنتاجية خروج أكثر من منتج في نفس الوقت _ فعلى سبيل المثال _ عندما يتم إنتاج منتجات مشتركة أو عند إنتاج منتج رئيسي ومنتج فرعي وعندما لا يمكن تحديد تكاليف التشكيل لكل منتج على حدة فإنه يتم توزيعها بين المنتجات باستخدام أساس منطقي يتصف بالثبات وقد يكون _ مثلاً _ على أساس القيمة النسبية لمبيعات كل منتج إما في المرحلة الإنتاجية التي يمكن عندها فصل كل منتج على حدة أو عند إتمام الإنتاج. وبطبيعة الحال فإن معظم المنتجات التابعة تكون ذات قيمة متدنية وفي هذه الحالة فإنه يتم تحديد قيمتها على أساس صافي القيمة البيعية لهذه المنتجات وتنخفض بها تكلفة المنتج الرئيسي وينتج عن ذلك أن تصبح قيمة المنتج الرئيسي لا تختلف كثيراً عن تكلفته

التكاليف الأخرى

11. تتضمن تكلفة المخزون التكاليف الأخرى التي يتم تحملها للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة، فعلى سبيل المثال قد يكون من الملائم أحياناً تحميل التكاليف غير المباشرة التي لا ترتبط بالإنتاج أو تكاليف تصميم المنتجات لعملاء محددين ضمن تكلفة المخزون.
12. ومن أمثلة التكاليف التي لا تحمل على تكلفة المخزون وتعتبر مصروفات في الفترة التي تخصها:
- أ- الفاقد غير الطبيعي في المواد أو العمالة أو تكاليف الإنتاج الأخرى.
 - ب- تكلفة التخزين إلا إذا كانت ضرورية لعملية الإنتاج قبل مرحلة إنتاجية أخرى.
 - ج- المصاريف الإدارية التي لا تسهم في الوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.
 - د- تكاليف البيع
13. يتم تحميل تكاليف الاقتراض للمخزون في ظروف محدودة. تم تحديدها في المعالجة البديلة المسموح بها في المعيار المحاسبي المصري الخاص بتكاليف الاقتراض.

تكلفة المخزون في المنشآت الخدمية

14. تتكون تكلفة المخزون في المنشآت الخدمية بصفة أساسية من تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى للموظفين القائمين مباشرة على تقديم الخدمة بما في ذلك المشرفين والمصاريف غير المباشرة المتعلقة بتلك الخدمة

لا يتم تحميل تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى المتعلقة بالبيع وتكاليف العمالة الإدارية ضمن تكلفة المخزون وتحمل كمصروفات على الفترة التي تحققت خلالها.

أساليب قياس التكلفة

15. قد تستخدم أساليب لقياس تكلفة المخزون مثل التكاليف المعيارية أو سعر التجزئة لسهولة استخدامها إذا كان استخدام تلك الأساليب يسفر عن نتائج قريبة من التكلفة الفعلية.
- وتحسب التكاليف المعيارية على أساس المستويات العادية لكل من المواد والمهمات والعمالة ومستوى الكفاءة ومستوى استغلال الطاقة، ويتم مراجعة هذه المستويات بصفة دورية ويتم تعديلها إذا لزم الأمر في ضوء الظروف الحالية.
16. تستخدم طريقة سعر التجزئة في المنشآت التي تمارس نشاط تجارة التجزئة لقياس تكلفة المخزون إلي يكون من بنود كثيرة العدد وسريعة التغير وذات هامش ربحية متساو والتي لا يمكن من الناحية العملية استخدام طرق أخرى لقياس تكلفتها وطبقاً لهذه الطريقة يتم تحديد تكلفة المخزون عن طريق تخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة هامش ربح ملائمة ويراعى عند تحديد هذه النسبة بنود المخزون التي تم تخفيض سعر بيعها إلى أقل من سعر بيعها الأصلي. هذا ويتم عادة استخدام نسبة هامش ربحية متوسط لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة.

حساب التكلفة

17. يتم تحميل بنود المخزون المحددة بذاتها والمنتجات والخدمات التي يمكن فصلها ويتم ربطها بمشروعات معينة بعناصر التكاليف الخاصة بكل منها على حدة.
18. هذه المعالجة لبنود المخزون التي يتم فصلها لغرض الاستخدام في مشروع محدد بغض النظر عما إذا كانت تلك البنود مشتركة أو منتجة. إلا أن هذه المعالجة تكون غير مناسبة عندما يكون هناك عدد ضخم من بنود المخزون التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض عادة حيث قد يؤدي هذا الأسلوب في هذه الحالة إلى تحديد التأثير المسبق لقيم المخزون على صافي ربح أو خسارة الفترة.

المعالجة القياسية

19. يجب استخدام طريقة الوارد أولاً أو طريقة المتوسط المرجح للتكلفة عند تحديد تكلفة المخزون في الحالات الأخرى خلاف تلك الواردة بالفقرة رقم "17"
20. تفترض طريقة الوارد أولاً أو بصرف أولاً أن بنود المخزون التي تم شراؤها أولاً يتم بيعها أولاً وبالتالي فإن البنود التي تبقى في المخازن في نهاية الفترة هي تلك التي تم شراؤها أو إنتاجها حديثاً. في حين يتم تحديد تكلفة كل بند طبقاً لطريقة المتوسط المرجح للتكلفة على أساس المتوسط المرجح لتكلفة البند في بداية فترة ما وتكلفة الوحدات المشتراة أو المنتجة من نفس البند خلال نفس الفترة.
- ويحسب المتوسط إما على أساس دوري أو كلما تم استلام شحنة إضافية وذلك حسب ظروف المنشأة.

المعالجة البديلة المسموح بها

21. يمكن استخدام طريقة الوارد أخيراً بصرف أولاً عند تحديد تكلفة المخزون في غير تلك الحالات الواردة بالفقرة رقم "17".
22. تفترض طريقة الوارد أخيراً بصرف أولاً أن بنود المخزون التي تم شراؤها أو إنتاجها أخيراً يتم بيعها أولاً وبالتالي فإن البنود المتبقية في المخازن في نهاية الفترة هي تلك التي تم شراؤها أو إنتاجها أولاً.

صافي القيمة البيعية

23. قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا انخفض سعر بيعه. وقد لا يمكن أيضاً استرداد تكلفة المخزون إذا زادت التكلفة التقديرية لإتمامه أو إذا زادت التكلفة التقديرية المتوقع تحللها لإتمام عملية البيع عن سعر بيعه. إن العرف المهني القائل بأن يتم تخفيض قيمة المخزون إلى أقل من تكلفته ليصل إلى صافي قيمته البيعية يتمشى مع وجهة النظر القائلة بأنه يجب ألا تظهر الأصول بقيمة أعلى من تلك المتوقع أن تتحقق من بيعها أو استخدامها.
24. عادة ما يتم تخفيض قيمة المخزون إلى صافي قيمته البيعية على أساس كل بند على حدة ، إلا أنه في بعض الأحوال قد يكون مناسباً تجميع البنود المتجانسة أو المتعلقة ببعضها في مجموعات، وقد تكون تلك دهى الحالة بالنسبة لبنود المخزون المتعلقة بنفس خط الإنتاج والتي لها نفس الغرض أو نفس الاستخدامات

النهائية والتي يتم إنتاجها وتسويقها في نفس المنطقة الجغرافية ولا يمكن عملياً تقييمها بصفة منفصلة عن غيرها من البنود في نفس خط الإنتاج.

ولا يجوز أن تخفض قيمة بنود المخزون على أساس تبويب المخزون مثل البضاعة التامة أو كل بنود المخزون في صناعة معينة أو منطقة نشاط جغرافية. وعادة ما تقوم منشآت تقديم الخدمات بتجميع التكاليف المتعلقة بكل خدمة لها سعر بيع منفصل ومحدد، ولذلك فإن كل خدمة تعامل على أنها بند مستقل

25. يعتمد تقدير صافي القيمة البيعية على الدلائل المتاحة التي يمكن أن يعتد بها وقت إعداد هذا التقدير والتي يكون من المتوقع أن تحققها بنود المخزون. وتأخذ هذه التقديرات في الاعتبار تذبذبات السعر أو التكلفة المتعلقة مباشرة بأحداث لاحقة تؤكد ظروفًا كانت قائمة في نهاية الفترة إلى المدى الذي تكون فيه تلك الأحداث مؤكدة لظروف قائمة في تاريخ نهاية الفترة.

26. عند تقدير صافي القيمة البيعية يجب أن يؤخذ في الحسبان الغرض من الاحتفاظ بالمخزون، فعلى سبيل المثال فإن صافي القيمة البيعية لكمية المخزون المحتفظ بها لمقابلة مبيعات المنشأة أو عقود الخدمات تحسب على أساس قيمة العقد. وإذا ما كانت عقود البيع لكميات أقل من الكميات المحتفظ بها في المخازن فإن صافي القيمة البيعية للكمية الزائدة تحسب على أساس أسعار البيع عامة. ويتم معالجة الخسائر المتوقعة بعقود البيع الملزمة بما يزيد عن كميات المخزون المحتفظ بها وكذلك الخسائر المتوقعة لعقود الشراء الملزمة طبقاً للمعيار المحاسبي المصري الخاص بالظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

27. لا يتم تخفيض قيمة المواد والمهمات الأخرى المحتفظ بها بغرض الاستخدام في عملية إنتاج لأقل من التكلفة إذا ما كانت المنتجات التامة التي تدخل فيها تلك المواد والمهمات من المتوقع أن تباع بسعر لا يقل عن التكلفة أو أعلى منها. إلا أنه عندما يتبين أن الانخفاض في سعر المواد سوف يترتب عليه أن تزيد تكلفة المنتجات التامة عن صافي قيمتها البيعية، فيجب أن تنخفض قيمة هذه المواد إلى صافي القيمة التي يمكن تحقيقها ويكون المقياس الأفضل في هذه الحالة هو تكلفة الإحلال لهذه المواد.

28. يتم عمل تقدير جديد لصافي القيمة البيعية في كل فترة تالية. وعندما تنتهي الظروف التي تم تخفيض قيمة المخزون بسببها إلى أقل من التكلفة فإنه يتم رد مبلغ التخفيض بحيث تظهر قيمة المخزون الجديدة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية المعدلة أيهما أقل ويحدث هذا على سبيل المثال عندما يبقى أحد بنود المخزون المقوم بصافي القيمة البيعية نتيجة انخفاض سعر بيعة ضمن المخزون في الفترة التالية.

التحميل على المصروفات

29. تحمل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف في الفترة التي تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع ويجب تحميل أي تخفيض نتج عن انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن قيمتها الدفترية البيعية وأيضاً كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي حدث فيها هذا التخفيض أو تحققت فيها هذه الخسائر

يجب معالجة قيمة أي رد لأي تخفيض في قيمة المخزون الناشئ عن الزيادة في صافي قيمته البيعية كتخفيض في تكلفة المخزون المباع في الفترة التي تم الرد فيها.

30. تؤدي عملية تحميل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف إلى تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات. 31. قد تستخدم بعض بنود المخزون في إنشاء أصول ثابتة وعندئذ تحمل تكلفة هذه البنود على حسابات هذه الأصول ومن ثم يتم إهلاكها على مدار العمر الافتراضي لهذه الأصول وفقاً للمعيار المحاسبي المصري الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.

الإفصاح

32. يجب أن تفصح القوائم المالية عن الآتي:

- أ- السياسات المحاسبية المتبعة عند قياس قيمة المخزون بما في ذلك الطريقة المستخدمة لحساب التكلفة.
- ب- إجمالي القيمة الدفترية للمخزون مبنية تبويباً مناسباً يتفق مع طبيعة نشاط المنشأة.
- ج- القيمة الدفترية للمخزون المدرج بصافي قيمته التقديرية البيعية.
- د- قيمة أي رد لأي تخفيض في قيمة المخزون تم معالجته وفقاً للفقرة "29".
- هـ- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى رد التخفيض في قيمة المخزون طبقاً للفقرة "29".
- و- قيمة المخزون المرهون كضمان لالتزامات.

33. تعتبر المعلومات الخاصة بالقيمة الدفترية للتبويات المختلفة للمخزون وكذلك مدي التغير في هذه الأصول مفيدة لمستخدمي القوائم المالية. والتبويات المتعارف عليها لبنود المخزون هي البضاعة المشتراة بغرض البيع ومهمات الإنتاج، والمواد، والإنتاج تحت التشغيل، والإنتاج التام. ويتم وصف بنود المخزون في منشآت تقديم الخدمات على أنها إنتاج تحت التشغيل.

34. عندما يتم تحديد تكلفة المخزون باستخدام طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً طبقاً للمعالجة البديلة المسموح بها الواردة في الفقرة "21" فإنه يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحاً عن الفرق بين قيمة المخزون كما هي ظاهرة بالميزانية وأي من:
- أ- القيمة المحسوبة طبقاً للفقرة "19" أو صافي القيمة البيعية.
 - ب- أو التكلفة الحالية في تاريخ الميزانية أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.
35. يجب أن تفصح القوائم المالية عن :
- أ- قيمة المخزون التي تم تحميلها كمصروفات خلال الفترة .
 - ب- أو تكاليف التشغيل المقابلة للإيراد والمحملة كمصروفات خلال نفس الفترة مبوبة طبقاً لطبيعتها.
36. تتكون تكاليف المخزون المحملة كمصروفات خلال الفترة من التكاليف التي سبق أخذها في الاعتبار عند قياس تكلفة المخزون المباع، وتكاليف الإنتاج غير المباشرة التي لم يتم تحميلها على المخزون والبنود غير العادية لتكاليف إنتاج المخزون وقد تحتم ظروف المنشأة إضافة تكاليف أخرى مثل تكاليف التوزيع
37. تستخدم بعض المنشآت نماذج مختلفة لقائمة الدخل والتي تؤدي إلى الإفصاح عن مبالغ متعددة بدلاً من تكلفة المخزون التي تم تحميلها كمصروف خلال الفترة ووفقاً لهذا النموذج تفصح المنشأة عن تكاليف التشغيل المقابلة لإيرادات الفترة مبوبة وفقاً لطبيعتها. وفي هذه الحالة تفصح المنشأة عن التكاليف المحملة كمصروف من المواد الخام والمهمات المستهلكة وتكاليف العمالة وتكاليف التشغيل الأخرى بالإضافة إلى قيمة صافي التغير في المخزون عن الفترة.
38. قد يصل حجم أو طبيعة أو تكرار حدوث التخفيض في القيمة للوصول إلى صافي القيمة البيعية إلى الحد الذي يتطلب الإفصاح طبقاً للمعيار المحاسبية المصري الخاص بصافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية وتغيير السياسات المحاسبية.

دليل تطبيق المعايير المحاسبية المصرية الصادرة
عن الهيئة العامة لسوق المال للمعيار
المحاسبي الدولي رقم (2) عرض وتقييم
المخزون في اطار نظام التكلفة
التاريخية ويقابلة المعيار المحاسبي
المصري رقم (2) المخزون

المخزون

أ) المصادر المستخدمة: المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) "المخزون"
المعيار المحاسبي المصري رقم (2) "المخزون"

ب) تتعلق الأحكام الواردة بالمعايير المحاسبية المشار إليها بالمحاسبة عن المخزون في القوائم المالية التي تعد على أساس نظام التكلفة التاريخية، كما تتعرض لكافة الأنواع المختلفة للمخزون فيما عدا الأوراق المالية والأعمال تحت التنفيذ في عقود الإنشاءات أو عقود الخدمات المباشرة المتعلقة بها.

ج) لا تتعلق الأحكام الواردة بالمعايير المحاسبية المشار إليها لأنواع المخزون من الإنتاج الحيواني أو الزراعي أو العبابات والمناجم عندما تقاس قيمة هذه المنتجات بالقوائم المالية على أساس صافي القيمة البيعية في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج وذلك باعتبار أن بيعها مؤكداً وفقاً لعقد شراء مستقبلي أو في ظل ضمان حكومي للبيع (القطن) أو عندما يكون السوق مستقراً بحيث تكون مخاطر عدم القدرة على البيع ضئيلة.

د) يعرف المخزون بأنه الأصل المحتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة أو يحتفظ به في مرحلة من مراحل الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع أو المحتفظ به في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مراحل الإنتاج أو في تقديم الخدمات

- البضائع المشتراة والمحتفظ بها بغرض إعادة بيعها بما في ذلك البضاعة المشتراة بواسطة تاجر التجزئة أو الأراضي والعقارات الأخرى المحتفظ بها لإعادة بيعها.
- المنتجات التامة أو في مراحل الإنتاج (تحت التشغيل) وكذا المواد الخام والمهمات الجاهزة للاستخدام في المراحل الإنتاجية.
- التكاليف التي تتكبدها منشآت تقديم الخدمات مثل تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى المتعلقة مباشرة بتقديم الخدمة بما في ذلك المصروفات غير المباشرة المتعلقة بهذه الخدمة

هـ) الاعتراف (إثبات) بالمخزون. يتم الاعتراف (إثبات) المخزون بالدفتر المالية باعتباره أصلاً من أصول المنشأة متى توافرت الشروط والمعايير التالية

- انتقال المخاطر والمكاسب الهامة لملكية المخزون من البضائع المشتراة إلى المنشأة
- وجود درجة معقولة ومستمرة من السيطرة على البضائع المشتراة بمعرفة المنشأة
- يمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء المخزون بدرجة معقولة ويمكن الاعتماد عليها.
- يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المرتبطة ببند المخزون ستتحقق للمنشأة

و) قياس قيمة المخزون كأصل من أصول المنشأة

- يجب قياس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وعلى هذا لا يجب أن يسجل المخزون بقيمة تزيد عن المبلغ المتوقع تحقيقه من بيعه أو استخدامه.
- تتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء وتكاليف التشكيل (التحويل) والتكاليف الأخرى التي تتحملها أو تتكبدها للوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة

تكلفة الشراء.

تتضمن سعر الشراء والرسوم الجمركية على البنود المستوردة والضرائب والرسوم الأخرى (بخلاف ما تسترده المنشأة فيما بعد من الجهة الإدارية) كما تتضمن تكاليف النقل والشحن والمناولة والتكاليف الأخرى المتعلقة مباشرة باقتناء المنتجات النامة أو المواد الخام أو الخدمات حتى يصل المخزون إلى موقعة وحالته المناسبة

وفى هذا الشأن يجب أن يستبعد الخصم التجاري والتخفيضات للمشابهة التي تحصل عليها المنشأة وذلك عند تحديد تكلفة الشراء.

تكاليف التشكيل (التحويل)

تتضمن تكاليف التشكيل (التحويل) تلك التكاليف التي ترتبط مباشرة بالوحدات المنتجة مثل تكاليف العمالة المباشرة، كما تتضمن تكاليف التشكيل (التحويل) الجزء المحمل من التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة التي تتحملها المنشأة في سبيل تشكيل (تحويل) المواد الخام وتصنيع المنتجات التامة. وتعرف تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة بأنها تكاليف الإنتاج التي تبقى ثابتة نسبياً بغض النظر عن حجم الإنتاج مثل إهلاك وصيانة مباني ومعدات المصنع وكذا تكاليف إدارة وإيجار المصنع والضرائب العقارية المتعلقة به، بالإضافة إلى تكاليف التخزين والمناولة للمواد الخام المشتراة والمهمات والعناصر المشابهة الأخرى والوحدات التي مازالت تحت التشغيل السابقة على عملية إنتاجية أخرى وتعرف تكاليف الإنتاج غير المباشرة المتغيرة بأنها تكاليف الإنتاج التي تتغير تغيراً مباشراً أو شبه مباشر مع حجم الإنتاج مثل المواد والعمالة غير المباشرة.

التكاليف الأخرى

تتضمن تكلفة المخزون التكاليف الأخرى التي يتم تحملها للوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة فقد يكون من الملائم في بعض الأحوال تحميل تكلفة المخزون ببعض التكاليف غير المباشرة التي لا ترتبط بالإنتاج مثل:

- تكاليف تصميم المنتجات لعملاء محددين عندما يكون التصميم مطلوب بمعرفتهم.
- استهلاك تكاليف التطوير المتعلقة بمنتج معين أو عملية تشغيلية معينة
- إهلاك براءات الاختراع وحقوق التراخيص المتعلقة بمنتج معين أو عملية تشغيلية معينة
- تكاليف التخزين الضرورية في العملية الإنتاجية والسابقة على المرحلة الإنتاجية
- تكاليف الاقتراض المتعلقة باقتناء المخزون عندما يتطلب ذلك المخزون بالضرورة فترة زمنية طويلة التجهيز ليكون في صورة قابلة للبيع، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار عدم إدراج تكاليف الاقتراض ضمن تكلفة بنود المخزون التي تصنع بصفة روتينية أو بصفة متكررة في فترة زمنية قصيرة أو بنود المخزون التي تكون جاهزة للبيع في نفس تاريخ اقتنائها وعلى هذا لا يجب أن تتضمن تكلفة المخزون البنود التالية والتي يتم اعتبارها من مصروفات الفترة.
- الفاقد غير الطبيعي في المواد الخام والعمالة أو تكاليف الإنتاج الأخرى
- المصروفات الإدارية التي لا تسهم في الوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة
- تكاليف البيع والتسويق للإنتاج
- فروق تقييم العملات الأجنبية حيث يتم تقييم أرصدة المخزون المشتري بعملة أجنبية على أساس الأسعار السارية في تاريخ الشراء لا إذا كانت فروق العملة متعلقة بتكلفة اقتراض تم رسملتها ضمن تكلفة المخزون وان تلك الفروق ناتجة عن التخفيض الحاد في عملة القيد بالدفاتر المالية مقابل العملة الأجنبية التي تم شراء المخزون بها.

أسس تحميل تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة والمتغيرة على تكلفة المخزون.

- يتم تحميل تكاليف الإنتاج غير المباشرة المتغيرة لكل وحدة من وحدات الإنتاج على أساس الاستخدام الفعلي للطاقة الإنتاجية (الوحدات الفعلية المنتجة)
- يتم تحميل تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة لكل وحدة من وحدات الإنتاج على أساس إما:
 - الطاقة العادية للإنتاج والتي تعرف بأنها الإنتاج المتوقع تحقيقه في المتوسط خلال فترات أو مواسم عديدة في ظل الظروف العادية أخذاً في الاعتبار الطاقة المفقودة الناتجة عن برامج الصيانة خلال تلك الفترات
 - أو مستوى الإنتاج الفعلي إذا ما تساوى تقريباً مع الطاقة العادية للإنتاج

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عدم زيادة مقدار التكاليف غير المباشرة الثابتة المحملة على كل وحدة منتجة انخفاض مستوى الإنتاج أو نتيجة وجود طاقة عاطلة، كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه خلال الفترات التي يكون فيها مستوى الإنتاج مرتفعاً بشكل غير طبيعي فإن هنا خطر احتمال تقييم المخزون بمبلغ أكبر من تكلفته إذا ما تم تحميل التكاليف غير المباشرة الثابتة على أساس الطاقة العادية ولهذا يتعين تخفيض قيمة التكاليف غير المباشرة الثابتة المحملة لكل وحدة من وحدات الإنتاج بما يضمن عدم قياس المخزون بأكثر من قيمته

توزيع تكاليف التشكيل بالنسبة للمنتجات المشتركة والفرعية:

في بعض الحالات قد ينتج عن العملية الإنتاجية خروج أكثر من منتج في نفس الوقت مثل عملية إنتاج منتجات مشتركة أو عملية إنتاج منتج رئيسي ومنتج فرعي، وعندما لا يمكن تحديد تكاليف التشكيل (التحويل) لكل منتج على حده فإنه يتم توزيع تلك التكاليف بين المنتجات باستخدام أساس منطقي يتصف بالثبات فقد يتم توزيع تكاليف التشكيل (التحويل) أما في المرحلة الإنتاجية التي يتم عندها فصل كل منتج على حده وفي نهاية المرحلة الإنتاجية وذلك على أساس القيمة النسبية لمبيعات كل منتج على حده وعندما تكون المنتجات الفرعية الناتجة عن عملية إنتاج منتج رئيسي ذات قيمة ضئيلة فيتم تحميل كافة تكاليف التشكيل (التحويل) على المنتج الرئيسي مع تقييم المنتجات الفرعية على أساس صافي قيمتها البيعية وتخفيض تكلفة المنتج الرئيسي بها بما يتضح معه قيمة المنتج الرئيسي لا تختلف بصورة جوهرية عن تكلفته

الأساليب الأخرى لقياس التكلفة

قد تستخدم أساليب أخرى لقياس تكلفة المخزون مثل التكاليف المعيارية أو سعر التجزئة وذلك لسهولة هذه الأساليب وذلك بشرط أن يكون استخدام تلك الأساليب سيسفر عنه نتائج قريبة من التكلفة الفعلية

- تحسب التكلفة المعيارية على أساس المستويات العادية للمستخدم في العملية الإنتاجية من المواد والمهمات والعمالة وفي ظل مستوى الكفاءة العادية ومستويات استغلال الطاقة ويتعين على المنشأة مراجعة هذه المستويات بصفة دورية وتعديلها إذا لزم الأمر في ضوء الظروف المتعلقة بكل فترة مالية.
- تستخدم طريقة سعر التجزئة في المنشآت التي تمارس نشاط تجارة التجزئة وذلك لقياس تكلفة المخزون الذي يتكون من بنود كثيرة حيث إنه لا يمكن من الناحية العملية استخدام طرق أخرى لقياس التكلفة وطبقاً لهذه الطريقة يتم تحديد تكلفة المخزون عن طريق تخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة هامش ربح ملائمة يراعى في تحديدها بنود المخزون التي تم تخفيض سعر بيعها إلى أقل من سعر بيعها الأصلي (الخصومات) وفي الحياة العملية عادة ما يتم استخدام نسبة هامش ربحية متوسط لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة

حساب تكلفة المخزون

- تستخدم طرق حساب التكلفة لتحديد التكاليف التي تم تحملها بمعرفة المنشأة بالنسبة للمخزون وتسمح المعايير المحاسبية المصرية والدولية بأربعة طرق لحساب التكلفة.

التكلفة الفعلية

وفيها يتم تحميل بنود المخزون المحدد بذاتها أو المنتجات والخدمات التي يتم فصلها وربطها بمشروعات معينة بعناصر التكاليف الفعلية الخاصة بكل منها على حده وذلك بغض النظر عما إذا كانت بنود المخزون مشتركة أو منتجة وتكون هذه الطريقة مناسبة عندما يكون هناك عدد محدود من بنود المخزون إلا أنها تصبح غير مناسبة عندما يكون هناك عدد ضخم من بنود المخزون والتي يمكن أن تحل محل بعضها البعض حيث يؤدي ذلك الأسلوب إلى التحديد المسبق لتأثير قيم المخزون على صافي ربح أو خسارة الفترة

الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح للتكلفة (المعالجة القياسية)

- وردت الطريقتين المذكورتين بالمعايير المحاسبية المصرية والدولية باعتبارهما المعالجة القياسية عند تحديد حساب تكلفة المخزون في الحالات الأخرى التي لا تستخدم فيها طريقة التكلفة الفعلية.
- تفترض طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أن بنود المخزون التي تم شراؤها أو إنتاجها أولاً يتم بيعها أولاً وبالتالي فإن البنود التي تبقى في المخازن في نهاية الفترة هي التي تم شراؤها أو إنتاجها حديثاً في حين يتم تحديد تكلفة كل بند من بنود المخزون طبقاً لطريقة المتوسط المرجح للتكلفة على أساس المتوسط المرجح لتكلفة بند المخزون في بداية فترة ما وتكلفة الوحدات المشتراة أو المنتجة من نفس البند خلال نفس الفترة حيث يحسب المتوسط إما على أساس دوري أو كلما تم استلام شحنة إضافية وذلك حسب ظروف المنشأة

وحدير بالذكر أن كلا من الطريقتين يتم بناء عليهما تحديث تكلفة المخزون أولاً بأول ومن الناحية العملية فهما يؤديان إلى نفس النتيجة عندما يكون مستوى التغير في الأسعار محدوداً وغير مكرر عندما يكون معدل دوران المخزون مرتفعاً

الوارد أخيرا يصرف أولا (المعالجة البديلة المسموح بها)

وردت طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا بالمعايير المحاسبية المصرية والدولية باعتبارها المعالجة البديلة المسموح بها عند حساب تكلفة المخزون وتفترض طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا أن بنود المخزون التي تم شراؤها أو إنتاجها أخيرا يتم بيعها أولا وبالتالي فإن البنود المتبقية في المخازن في نهاية الفترة هي التي تم شراؤها أو إنتاجها أولا وعلى هذا فإن هذه الطريقة لا تحدث التكلفة المحملة على المخزون أولا بأول ولكن تقوم بعملية تحديث للتكلفة المحملة على قائمة الدخل لمقابلة الإيرادات الناتجة عن بيع المخزون

مثال توضيحي لكيفية حساب المخزون باستخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا.

✱ فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر وسجلات شركة (أ، ب، ج) والمتعلقة بالمنتج (ص)

البيان	الوحدات المشتراة	وحدات المخزون	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
رصيد المخزون 1995/1/1	40	40	12	480
مشتريات في 1995/1/31	50	90	15	750
مبيعات في 1995/2/18	30	60	12	*(360)
مشتريات في 1995/2/18	20	80	18	360
مبيعات في 1995/3/20	15	65	--	*(195)
رصيد المخزون في 1995/3/31	--	65	--	1035

✱ حدد تكلفة الوحدات المباعة في 1995/2/18 (30 وحدة) بطريقة الوارد يصرف أولا وبالتالي افترض أنها تمت من الوحدات القائمة في رصيد المخزن في 1995/1/1 وقدرها 40 وحدة
تكلفة الوحدات المباعة = 30 وحدة * 12 جنية تكلفة الوحدة = 360 جنية
وبناء عليه يصبح الباقي من رصيد المخزون في 1995/1/1 قدرة 10 وحدات بتكلفة 12 جنية للوحدة

✱ حددت تكلفة الوحدات المباعة في 1995/3/20 (15 وحدة) باستخدام تكلفة 10 وحدات الباقية في مخزون أول المدة بتكلفة 12 جنيها للوحدة 5 وحدات من مشتريات 1995/1/31 بتكلفة 15 جنية للوحدة
تكلفة الوحدة 5 وحدات من مشتريات 1995/1/31 بتكلفة 15 جنية للوحدة
تكلفة الوحدات = (10 وحدات 12 جنيها) + (5 وحدات 15 جنيها) = 195 جنيها

✱ ممثل رصيد آخر المدة المخزون البالغ 65 وحدة في تكلفة احدث المشتريات على النحو التالي
20 وحدة (مشتريات 1995/3/1) * 18 جنية = 360 جنية
45 وحدة (مشتريات 1995/2/31) * 15 جنية = 675

تكلفة المخزون في 1995/3/31 = 1035 جنية

مثال توضيحي لكيفية حساب تكلفة المخزون باستخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة
* فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر وسجلات شركة (أ، ب، ج) والمتعلقة بالمنتج (ص)

البيان	الوحدات المشتراة	وحدات المخزون	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة	المتوسط المرجح
رصيد المخزون 1995/1/1	40	40	--	480	12
مشتريات في 1995/1/31	50	90	15	750	13.67
مبيعات في 1995/2/18	(30)	60	12.6	(410)	13.67
مبيعات في 1995/2/18			7		
مبيعات في 1995/3/20	(15)	65	14.7	(221)	14.75
			5		
رصيد المخزون في 1995/3/31	--	65	14.7	959	14.75
			5		

مثال توضيحي لكيفية حساب تكلفة المخزون باستخدام طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا
* فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر وسجلات شركة (أ، ب، ج) والمتعلقة بالمنتج (ص)

البيان	الوحدات المشتراة	وحدات المخزون	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
رصيد المخزون 1995/1/1	40	40	2005	
مشتريات في 1995/1/31	50	60	15	750
مبيعات في 1995/2/18	(30)	60	15	(450)
مشتريات في 1995/3/1	20	80	18	360
مبيعات في 1995/3/20	(15)	65	18	(270)
رصيد المخزون في 1995/3/31	--	65		

باتباع هذه الطريقة يفترض أن الوحدات الباقية في المخازن 1995/3/31 من الوحدات الموجودة في أول العام (أي أنها تمثل أقدم وحدات المخزون)

تكلفة مبيعات 1995/2/18 = 30 وحدة * 15 جنية تكلفة الوحدة = 450 جنية
وتكلفة المخزون بعد إتمام البيع = (40 وحدة بتكلفة 5 جنية الوحدة) + (20 وحدة بتكلفة 15 جنية للوحدة) = 500 جنية

تكلفة مبيعات 1995/3/20 = 15 وحدة * 18 جنية تكلفة الوحدة = 270 جنية
وتكلفة المخزون بعد إتمام البيع = 40 وحدة * 5 جنية تكلفة الوحدة = 200 جنية
+ 20 وحدة * 15 جنية تكلفة الوحدة = 300 جنية
+ 5 وحدات * 18 جنية تكلفة الوحدة = 90 جنية

590 جنية

المتوسط المرجح لمشتريات 1995/1/31 = $(750+480) / (50+40) = 13.67$ جنية
وبالتالي يتم الصرف من المخزون بالمتوسط المرجح للتكلفة وبناء عليه فإن
تكلفة الوحدات المباعة في 1995/2/18 = 30 وحدة * 13.67 جنية = 410 جنية
وتكلفة رصيد المخزون بعد إتمام البيع = 60 وحدة * 13.67 جنية = 820 جنية

المتوسط المرجح لمشتريات 1995/3/1 = $(360+820) / (20+60) = 14.75$ جنية
ويتم الصرف من المخزون بالمتوسط المرجح للتكلفة
وبناء عليه فإن تكلفة الوحدات المباعة في 1995/3/20 = 15 وحدة * 14.75 جنية = 221 جنية
وتكلفة رصيد المخزون بعد إتمام البيع 1995/3/31 = 65 جنية * 14.75 جنية = 959 جنية

(ح) صافي القيمة البيعية

- طبقا لما سبق ايضاحا عند قياس قيمة المخزون كأصل من أصول المنشأة فان القيمة الدفترية للمخزون لا يجب أن تزيد عن صافي القيمة البيعية التي تتحقق منه وبناء عليه فعندما لا يمكن استرداد تكلفة المخزون نتيجة تعرضه للتلف أو التقادم الكلى أو الجزئي أو عندما ينخفض سعر بيع المخزون أو لا يمكن استرداد تكلفته نتيجة زيادة التكلفة التقديرية لاتمام أو زيادة التكلفة التقديرية المتوقع تحملها لاتمام عملية البيع عن سعر بيعه فيجب في كافة الأحوال السابقة تخفيض قيمة المخزون إلى اقل من تكلفته ليصل إلى صافي القيمة البيعية وذلك بما يمنع أن تظهر الأصول بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحققها من البيع أو الاستثمار.
- وتعرف صافي القيمة البيعية بأنها السعر التقديري للبيع من خلال النشاط العادي ناقصا التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أبه تكلفة أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع ويعتمد تقدير صافي القيمة البيعية على الأدلة المتاحة التي يمكن الاعتداد بها وقت إعداد التقدير وتأخذ هذه التقديرات في الاعتبار تذبذبات وتغيرات الأسعار المتعلقة مباشرة بأحداث لاحقة لنهاية الفترة المالية والتي تؤكد الظروف القائمة في تاريخ نهاية الفترة التي يتم فيها تقييم المخزون
- وجدير بالذكر انه يتم عمل تقدير جديد لصافي القيمة البيعية في كل فترة مالية وعندما تزول الأسباب والظروف التي تم تخفيض قيمة المخزون بسببها إلى اقل من التكلفة فانه يتم رد مبالغ التخفيض بحيث تظهر قيمة المخزون الجديدة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية المعدلة أيهما اقل ومثال على هذا عندما يبقى أحد بنود المخزون المقيم بصافي القيمة البيعية ضمن المخزون في نهاية الفترة التالية
- عند تقدير صافي القيمة البيعية يجب أن يؤخذ في الاعتبار الغرض من الاحتفاظ بالمخزون فعلى سبيل المثال فان صافي القيمة البيعية لمخزون محتفظ به لمقابلة مبيعات المنشأة أو عقود خدمات تحسب على أساس قيمة عقود البيع في حين إذا كانت عقود البيع لكميات اقل من كميات المخزون المحتفظ بها فان صافي القيمة البيعية للكميات الزائدة تحسب على أساس أسعار البيع عامة
- يراعى عدم تخفيض قيمة المواد والمهمات الأخرى المحتفظ بها بغرض الاستخدام في عملية إنتاجية معينة إلى اقل من التكلفة عندما تكون المنتجات التامة المستخرجة من العملية الإنتاجية المذكورة والتي تدخل فيها تلك المواد والمهمات من المتوقع أن تباع بسعر لا يقل عن التكلفة أو أعلى منها ولكن عندما يتبين أن الانخفاض في سعر المواد والمهمات سوف يترتب عليه زيادة تكلفة المنتجات التامة عن صافي قيمتها البيعية فيتعين هنا تخفيض قيمة هذه المواد إلى صافي القيمة البيعية التي يمكن تحقيقها ويكون المقياس الأفضل هنا هو تكلفة الاستبدال لهذه المواد
- يتم عادة تخفيض المخزون إلى صافي قيمته البيعية على أساس كل بند على حده إلا انه في بعض الأحوال يكون مناسباً لجميع البنود المتجانسة أو المتعلقة ببعضها في مجموعات (مثل بنود المخزون المتعلقة بنفس خط الإنتاج ولها نفس الغرض والاستخدام ويتم تسويقها في نفس المنطقة الجغرافية ولا يمكن تقييمها بصفة منفصلة عن غيرها من البنود)
- وفي هذا الشأن لا يكون من المناسب أن يتم تخفيض قيمة بنود المخزون على أساس تبويب انواعه مثل "البضاعة التامة" أو كل بنود المخزون في صناعة معينة أو منطقة نشاط جغرافية وفي منشآت تقديم الخدمات عادة ما تقوم تلك المنشآت بتجميع التكاليف المتعلقة بكل خدمة لها سعر بيع منفصل ومحدد ولهذا تعامل كل خدمة منها على أنها بند مستقل

(ط) تحميل المخزون على المصروفات

- تحمل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف (تكلفة البضاعة المباعة) وذلك في الفترة التي تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع وبالتالي تؤدي هذه المعاملة إلى تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات كما يجب تحميل أي تخفيض ناتج عن انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية وأيضاً كافة الخسائر في المخزون (الحريق- الفقد- السرقة) وكذلك كمصروفات في نفس الفترة التي حدث فيها هذا التخفيض أو تحققت فيها هذه الخسائر
- يتم معالجة قيمة أي رد لقيمة تخفيض سابق في المخزون والناتج عن الزيادة في القيمة البيعية وذلك باعتباره تخفيض في تكلفة المخزون المباع وذلك في الفترة التي تم الرد فيها

(ي) يجب أن تفصح القوائم المالية بشأن بنود المخزون والحسابات المتعلقة به عن الآتي:

- السياسات المحاسبية المتبعة عند قياس المخزون بما في ذلك طريقة حساب التكلفة
 - إجمالي القيمة الدفترية للمخزون مبوياً تبويباً مناسباً يتفق مع طبيعة نشاط المنشأة
 - القيمة الدفترية للمخزون المدرج بصافي قيمته البيعية
 - قيمة أي رد لتخفيض سابق في قيمة المخزون وكذا الظروف والأحداث التي أدت إلى رد التخفيض
 - قيمة المخزون المرهون كضمان عن التزامات على المنشأة
- وجدير بالذكر أن التبويات المتعارف عليها لبنود المخزون هي البضاعة المشتراة بغرض البيع ومهمات الإنتاج والمواد الخام والإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام كما يتم وصف بنود المخزون في منشآت تقديم الخدمات على أنها إنتاج تحت التشغيل

(ك) عندما يتم تحديد تكلفة المخزون (حساب التكلفة) باستخدام طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا طبقا لما ورد بالمعالجة البديلة المسموح بها لحساب تكلفة المخزون فقد ألزمت المعايير المحاسبية الدولية والمصرية ضرورة أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا عن الفرق بين قيمة المخزون كما هي ظاهرة بالميزانية وبين أي من :

- القيمة المحسوبة على أساس طريقة الوارد أولا يصرف أولا أو المتوسط المرجح بالمقارنة مع صافي القيمة البيعية أيهما اقل
- التكلفة الحالية في تاريخ الميزانية أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل

(ل) كما يجب أن تفصح القوائم المالية عن قيمة المخزون المحصل كمصروفات خلال الفترة أو تكاليف التشغيل المقابلة للإيراد والمحملة كمصروفات خلال نفس الفترة مبنية طبقا لطبيعتها مثل المواد الخام والمهمات المستخدمة وتكاليف العمالة وتكاليف التشغيل الأخرى بالإضافة إلى صافي التغير في المخزون عن الفترة

الحمد لله